تحليل تطبيق قاعدة (الميسور لا يسقط بالمعسور) في قانون الأحوال الشخصية

د. خديجة مرادي (الكاتب المسؤول)
أستاذ مشارك، قسم القانون، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران
Kh.moradi@razi.ac.ir
سرى إحسان فرحان
طالبة ماجستير، قسم القانون، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران
Suraihsan99@gmail.com

Analysis of the application of the rule (almaysur does not fall due to the almaesur) in the Personal Status Law

Sura Ihsan Farhan
Master's student , Department of Law , Razi University , Kermanshah , Iran
Dr. Khadija Moradi (Responsible writer)
Associate Professor , Department of Law , Razi University , Kermanshah , Iran

الملخص:-

تُعد القاعدة الفقهية "الميسور لا يسقط بل معسور" من القواعد المهمة والأساسية في الفقه الإسلامي، لما تتميز به من مرونة وتيسير في تطبيق الأحكام الشرعية والقانونية. وتعني هذه القاعدة أن استحالة تنفيذ جزء من الحكم أو الواجب لا تمنع من تنفيذ الجزء الآخر منه، بل يجب تنفيذ الجزء الممكن تنفيذه. وفي مجال قانون الأسرة، تحظى هذه القاعدة بمكانة خاصة في قضايا مثل النفقة والطاعة والحضانة والمهر، وتقدم حلاً للتحديات الناشئة عن التعارض بين الواجبات والقيود. وتسعى هذه المقالة، مستشهدةً بمصادر فقهية وقانونية محلية، إلى شرح مبادئ القاعدة المذكورة، مع دراسة تطبيقاتها ونقاط قوتها وضعفها في قضايا قانون الأسرة. كما تُقدم، في ضوء هذه القاعدة، اقتراحات لتحسين الوضع الراهن وحل النزاعات المحتملة. في هذه المناقشة، تم بحث أثر العرف، ودوره في تحديد حالات "الممكن" و"الممكن"، بالإضافة إلى موقع هذه القاعدة من التعارض مع قواعد أخرى مثل "لا ضرر" و"إزالة المكروه". كما تم تحليل مسألة ضمان إنفاذ هذه القاعدة في النظام القانوني، وأثر التطورات الاجتماعية والاقتصادية على تطبيقها. وقُدمت مقترحات تعديل لتحسين توافق القاعدة، بما في ذلك توضيح مفاهيم القاعدة، وتوقع تعارضها مع القواعد الأخرى، وتحديث معنى العرف، وتعزيز القواعد القانونية، والاستفادة من الاجتهاد الديناميكي. وتهدف هذه المقترحات إلى تحقيق التوازن بين العدالة الفقهية والاحتياجات الواقعية للمجتمع الحديث. وأخيرًا، فإن مراجعة قاعدة "الميسور" وتكييفها مع احتياجات المجتمع من شأنه أن يمهد الطريق لتحقيق العدالة في النظامين الفقهي والقانوني، ويساعد في الحد من النزاعات والتوترات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: حكم الميسور، حقوق الأسرة، النفقة، الطاعة، الحضانة، المهر.

Abstract:-

The legal maxim , (almaysur does not fall due to the almaesur) is an important and fundamental principle in Islamic jurisprudence, characterized by its flexibility and ease in the application of Sharia and legal rulings. This principle means that the impossibility of implementing part of a ruling or obligation does not prevent the implementation of the other part; rather, the feasible part must be implemented. In the field of family law, this principle holds a special place in issues such as alimony, obedience, custody, and dowry, offering a solution to the challenges arising from conflicts between obligations and restrictions. Citing local legal and jurisprudential sources, this article seeks to explain the principles of this principle, while examining its applications, strengths, and weaknesses in family law cases. In light of this principle, it also offers suggestions for improving the current situation and resolving potential disputes. This discussion examines the impact of custom and its role in determining the cases of "possibility" and "feasibility," as well as the position of this principle in conflict with other principles such as "no harm" and "removal of detestable" (makruh). The issue of ensuring the enforcement of this rule in the legal system and the impact of social and economic developments on its application were also analyzed. Proposals for amendments were presented to improve the rule's compatibility, including clarifying the rule's concepts, anticipating its conflict with other rules, updating the meaning of custom, strengthening legal rules, and utilizing dynamic ijtihad. These proposals aim to achieve a balance between jurisprudential justice and the realistic needs of modern society. Finally, reviewing the "almaysur " rule and adapting it to societal needs would pave the way for achieving justice in both jurisprudential and legal systems and help reduce social conflicts and tensions.

Key words: Maysur rule, family rights, alimony, obedience, custody, dowry.

المقدمة:ـ

لطالما كان قانون الأسرة، باعتباره أحد أهم فروع القانون المدني، يندرج في سياق التفاعل بين الأخلاق والفقه والقانون. ونظرًا لتعقيد قضايا الأسرة وتنوعها، وما تتضمنه من التزامات مالية وعاطفية وأخلاقية، فإن إيجاد معايير وقواعد تُقدم حلولًا عادلة في مختلف الحالات، وتراعي قدرات الأطراف وحدودها، أمر بالغ الأهمية.

ومن القواعد الفعّالة في هذا الصدد قاعدة "الميسور لا يسقط بالمعسور"، المستمدة من مبادئ الفقه الإسلامي.

وتعني هذه القاعدة أداء ما يمكن في حالة العجز عن الوفاء بالتزام أو واجب كامل.

وأضافت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمجتمعات المعاصرة تعقيدات جديدة إلى هذه المناقشة، إذ أُعيد تعريف مفهومي "العسر" و"اليسر" بشكل جديد في ضوء التغيرات الاقتصادية، والعلاقات بين أصحاب العمل والعمال، والمدينين والدائنين، وحتى في العقود الضمنية. لذلك، فإن المسألة الأساسية تكمن في كيفية تكييف هذه القاعدة مع متطلبات العسر واحتياجات مجتمع اليوم، بحيث تستجيب، مع مراعاة المبادئ الفقهية، لقضايا مثل العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية. إضافة إلى ذلك، تُعد مسألة ضمان تنفيذ القاعدة مسألةً حيويةً أيضًا. في النظام القانوني، يُطرح السؤال حول كيفية الاستفادة من إمكانيات هذه القاعدة في قوانين مثل الديون والالتزامات التعاقدية والمسؤوليات المالية، دون إفساح المجال لإساءة استخدامها أو خلق أساس لفرض عبء غير عادل على أحد الأطراف المعنية. الغرض الرئيسي من هذه المقالة هو تحليل مقارن لهذه القاعدة في سياق قانون الأسرة. في هذا الصدد، يتم أولاً دراسة مفهوم القاعدة وأسسها الفقهية والقانونية، ثم تحليل تطبيقاتها العملية في مختلف قضايا الأسرة. وأخيرًا، سيتم تقديم حلول لزيادة قابلية هذه القاعدة للتكيف مع احتياجات مجتمع اليوم.

بيان المشكلة:

من أبرز تحديات هذه القاعدة عدم الوضوح في تحديد حدود ومواضع مفهومي "الممكن" و"المستحيل". وتزداد هذه المسألة وضوحًا، لا سيما في ظل الظروف المعقدة والمتغيرة

للمجتمعات الحديثة. يتطلب تحديد الممكن والمستحيل بدقة دراساتٍ عرفية واقتصادية واجتماعية دقيقة. فعلى سبيل المثال، في المسائل المالية، كأقساط الديون، يتطلب تحديد حدود قدرة الفرد معايير واضحة تتناسب مع الظروف الراهنة (طباطبائي يزدي، ١٤١٨ هـ، ص ٢٦٥). قد يُسبب هذا الغموض غموضًا في إقامة العدل، ويزيد من الخلافات في الدعاوى القضائية. تتعارض قاعدة "المسور" في بعض الحالات مع قواعد أخرى، مثل "لا ضرر ولا ضرار" و"رفع المشقة". على سبيل المثال، قد يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلى خسائر للطرف الآخر في دعوى قضائية، أو يضع الشخص نفسه في ظروف صعبة تتعارض مع قاعدتي "لا ضرر ولا ضرار" و"رفع المشقة" (النراقي، ١٤١٥ هـ، المجلد ٣، ص ٣٢). كذلك، في العلاقات التعاقدية، قد يتعارض تنفيذ جزء من الالتزامات مع مبدأ "الوفاء بالوعد" الذي يؤكد على الوفاء الكامل بالالتزامات (الأنصاري، ١٣٧٣ هـ، ص ٨٧). هذه التعارضات، دون حلول واضحة وعملية، تجعل تطبيق قاعدة "المسطرة" في النظم القانونية المعاصرة أمرًا صعبًا. في المجتمعات المعاصرة، من أهم مشاكل هذه القاعدة غياب ضمانات إنفاذ كافية وعادلة. يتطلب تطبيق هذه القاعدة، وخاصة في النظم القانونية القائمة على السوابق القضائية، أدوات تمنع إساءة استخدام الأفراد وترسيخ العدالة في العلاقات القانونية. في النزاعات المالية، على سبيل المثال، إذا لم يسدد المدين سوى جزء من دينه بالاستناد إلى قاعدة "الميسور"، فيجب ضمان عدم تكبد الدائن خسارة فادحة، وتحقيق العدالة بين الطرفين (الشاهرودي، ١٤١١هـ، ص ٢١٥). تتطلب هذه المسألة وضع قوانين شفافة وآليات إنفاذ عملية في الأنظمة القانونية.

في ضوء هذه التحديات، تتضح الحاجة إلى إعادة النظر في قاعدة "الميسور لا يسقط بالخطأ" بما يتوافق مع ظروف المجتمع الحديث. المسألة الأساسية هي كيفية مواءمة هذه القاعدة مع قواعد فقهية أخرى، مثل "لا ضرر ولا ضرار"، و"رفع الضرر"، و"الوفاء بالوعد"، وكذلك تصميم أدوات إنفاذ مناسبة في النظام القانوني لتحقيق أهدافه العدالة. إضافة إلى ذلك، يُطرح سؤال آخر وهو: كيف يُمكن إعادة تعريف مفهومي "الميسور" و"المعسور" بطريقة شفافة وعملية، مع مراعاة متطلبات العصر والتطورات الاجتماعية؟ ويحاول هذا البحث، مستنداً إلى مصادر فقهية وقانونية موثوقة، تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذه القاعدة، فضلاً عن تقديم الحلول الكفيلة بتكييفها مع احتياجات المجتمعات الحديثة وحل تعارضاتها مع القواعد الفقهية الأخرى.

أصول قاعدة "لا يسقط الممكن بالمستحيل"

قاعدة "لا يسقط الممكن بالمستحيل" قاعدة فقهية، تعني أن الممكن من الجملة لا يسقط بالمستحيل. يشير ابن نقدامة، في شرحه لهذه القاعدة، إلى أنه: "إذا تعذر أداء الواجب كله، وجب أداء الممكن منه، لأن المكلف مأمور بالقدر الممكن". (ابن نقدامة، المغني، المجلد الأول، ص ٢٩٤).

هذه القاعدة مستمدة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وآيات القرآن الكريم. فعلى سبيل المثال، يقول القرآن الكريم: ﴿لاَ إلى أَحَدٍ إِصْلَاحٍ إِلّا بِمَأْذُونٍ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وهو ما يعبر عن مبدأ تيسير أداء الواجبات. من منظور الروايات، نصح النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بأداء الصلاة قدر الإمكان، حتى لو لم يتمكنوا من إتمامها. (وسائل الشيعة، الباب الرابع، الحديث العاشر).

قاعدة "الميسور لا يسقط بالمعسور" من القواعد الفقهية المهمة، والتي يمكن الرجوع إلى أصولها في المبادئ العقلية والرواية والأخلاقية. تشير هذه القاعدة إلى مرونة في الأحكام الشرعية والقانونية، ووفقًا لها، فإن استحالة أداء جزء من واجب ديني أو قانوني لا تؤدي إلى سقوط الواجب بأكمله. في الواقع، يجب أداء الجزء الممكن والممكن من الواجب، حتى لو كان جزء آخر منه بسبب عدم إمكانية أدائه بصعوبة أو مشقة.

أ) المبادئ القرآنية

أساس هذه القاعدة مأخوذ مباشرة من القرآن الكريم. يؤكد الله تعالى على هذا المبدأ في آيات مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) و ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨)، حيث أنّ فرائض الشّريعة مُرتكبَةٌ عَلَى قُدْرَةِ النّاسِ وَفي مَقْدَرهِمْ. تُبَيّنُ هَذِهِ الآيَاتُ أَنّهُ إِذَا تَوفّرَ قَدْرُهُ فَكَفَى بِهِ وَالْمَقْدَرُ لا يُؤَدّي إلى تَقَلّبِه. هَذِهِ الْمُفَسّرَةُ فِي صُلْبِ الشّرِيعَةِ تَضْمنُ مُرَاوَبَةَ الْفَرَائِضِ الشّرِيعِيّةِ وَتَوافُقُهَا مَعَ قُدْرَةِ النّاسِ.

ب) مبادئُ النّصِّ:

أكّدَتْ أحاديثُ عديدةٌ عن النبيّ ﷺ وأهلُ البَيْتِ صلّى اللهُ عليهم أجمعين هذه القاعدةَ صراحةً. من أهم الروايات قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما لا يدع الكل"، أي: ما لم

يكن ممكنًا تمامًا، فلا ينبغي تركه بالكلية. كما وردت في المصادر الروائية توصيات بأداء الأمور الدينية بالأفعال الممكنة والممكنة. على سبيل المثال، تشير الروايات المتعلقة بالصلاة في حالة المرض إلى القاعدة نفسها؛ ففي هذه الحالات، بدلًا من أداء حركات الصلاة كاملة، يمكن للشخص أن يصلي بالإشارة أو الجلوس. (وسائل الشيعة، الباب الرابع، الحديث العاشر).

ج) الأسس العقلية

من منظور عقلي، فإن قاعدة "الميسور لا يستطاع بالمعسور" قابلة للدفاع عنها تمامًا. فالمنطق السليم يقتضي أن وجوب فعل ما هو ممكن وممكن للإنسان منطقي وعادل. فإذا استحال أداء أمر ما كاملًا، فإن أداء جزءه الممكن يساعد على حفظه. مبدأ الإلزام، ويضع الفرد على طريق الوفاء بالواجبات الأخلاقية والدينية. كما أن هذه القاعدة تتفق مع مبدأ العدل، لأن الإلزام بفعل الممكن لا يتعارض مع رفع المشاق غير الضرورية التي تتجاوز قدرة الفرد.

د) المبادئ الأخلاقية

بالإضافة إلى أبعادها الفقهية والقانونية، فإن لمبدأ "المعاسر" بُعدًا أخلاقيًا مُلهمًا. يشير هذا المبدأ إلى ضرورة تحمل المسؤولية حتى في الظروف الصعبة. من منظور أخلاقي، لا ينبغي للفرد أن يتهرب من المسؤوليات التي تقع ضمن قدرته بسبب القيود والصعوبات. إن أداء جزء من الواجبات لا يحترم الشريعة الإلهية فحسب، بل يُظهر أيضًا احترامًا للالتزام الأخلاقي والسعي للحفاظ على المبادئ الإنسانية.

هـ) تسلسل القاعدة في أصول الفقه

قاعدة "المعاسر" من القواعد المعروفة في أصول الفقه، وهي تتعلق بمبدأ التيسير ورفع المشقة. ويعتبرها كثير من الفقهاء مرتبطة بقواعد أخرى مثل "لا ضرر ولا ضرار". ورفع المشقة. واستنادًا إلى هذه القاعدة، حلل علماء أصول الفقه مدى انتشارها في مختلف فروع الفقه، من العبادات إلى المعاملات وحقوق النفوس. وتدل هذه القاعدة على مرونة الشريعة في مواجهة عجز البشر، وتبين أنه إذا تعذر تطبيق الأحكام تطبيقًا كاملًا، أصبح تطبيقها ممكنًا.

أمثلة على تطبيق القاعدة في قانون الأسرة:

بحكم مرونته، وفّر قانون الأسرة أساسًا مناسبًا لتطبيق قاعدة "المَيسُورُ لا يَسْقُطُ

بِالْمَعْسُورُ". وفيما يلي بعض الأمثلة الرئيسية لتطبيق هذه القاعدة في قانون الأسرة.

النفقة الزوجية

وفقًا للمادة ١١٠٧ من القانون المدني الإيراني، تشمل النفقة تلبية الاحتياجات الطبيعية والمناسبة لكرامة المرأة. وفي الحالات التي يعجز فيها الرجل عن تلبية جميع احتياجات المرأة بسبب ضائقة مالية، تنص هذه القاعدة الفقهية على إمكانية دفع جزء من النفقة. وقد أوضح فقهاء، مثل الإمام الخميني (رضي الله عنه)، في كتابه "تحرير الوسيلة"، أن فقر الزوج وعجزه المالي لا يُسقطان تمامًا واجب النفقة، ويجب على الزوج التصرف في حدود إمكانياته. (تحرير الوسيلة، المجلد ٢، باب النفقات).

المهر

من أصعب المسائل في قانون الأسرة وجوب دفع المهر. فرغم وجوب دفع المهر للزوجة، إلا أنه في حال تعذر دفع كامل المبلغ، يُعدّ اللجوء إلى قاعدة "الميسور" حلاً مناسباً. وبهذه الطريقة، يُمكن للزوج الوفاء بالتزامه بدفع أقساط أو جزء من المهر.

الخضوع والواجبات الزوجية

تُعدّ مسألة الخضوع والواجبات الزوجية من المسائل التي تُظهر فيها قاعدة الميسور فعاليتها. ففي الحالات التي تعجز فيها الزوجة عن أداء جميع الواجبات الزوجية بسبب مشاكل بدنية أو نفسية، يُمكن اللجوء إلى هذه القاعدة لقبول جزء من الواجبات الزوجية التي يُمكن أداؤها.

الحضانة

الحضانة من أهم واجبات الوالدين تجاه أبنائهم. ويُصاحب الأطفال أحيانًا قيود مثل العجز المالي أو مسؤوليات العمل. إن استحضار قاعدة "المِيسور" يسمح بمراعاة الجزء المُمكن من واجبات الولي، وعدم أهليته في بعض الجوانب لا يمنع من أداء واجبات أخرى.

٣. التحليل الفقهي والقانوني لقاعدة "المِيسور" في قانون الأسرة

إن استحضار قاعدة "المِيسور" في قانون الأسرة يمكن أن يمنع النزاعات القانونية والأخلاقية، ويوفر حلاً عادلاً ومتوازناً. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه القاعدة يتطلب الانتباه

إلى بعض الاعتبارات:

العرف كأداة لتحديد ما إذا كان ممكناً أم مستحيلاً: من أهم أدوار العرف في تحديد حالات قاعدة "الميسور" تحديد ما إذا كان العمل أو المهمة ممكناً أم مستحيلاً. في كثير من الحالات، يعتمد تحديد ما إذا كان من الممكن (الممكن) أو المستحيل (المستحيل) لشخص ما أداء جزء من مهمة أو واجب ديني على رأي العرف. على سبيل المثال، في المسائل المتعلقة بالنفقة في قانون الأسرة، تؤكد المادة ١١٠٧ من القانون المدني الإيراني على وجوب مراعاة الاحتياجات العادية للمرأة. لتوفيرها للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. هذه العادية هي معيار عرفي يتغير وفقًا لظروف الزمان والمكان (كاتوزيان، ٢٠١٢: ص ١٢٣).

العرف في مرونة القواعد الفقهية (تحديد حدود ونطاق ما يجوز بالعرف): يساعد العرف قاعدة "الميسور" على التغير وفقًا للظروف الاجتماعية في ذلك الوقت وأن تكون أكثر فعالية حيث تقبل الشريعة مرونتها. على سبيل المثال، في مسألة حضانة الأطفال، يتم تقييم شروط الوالدين لأداء واجبات الوصي من حيث عادات البيئة. في بعض الحالات، قد يعتبر العرف بعض واجبات الحضانة، مثل التعليم والتربية أو توفير المال للطفل، "مباحًا" والباقي "مستحيلًا" (شريعتي، ٢٠١٢: ص ٤٥).

بعض الواجبات الشرعية والقانونية واسعة بطبيعتها وليس لها نطاق محدد. في هذه الحالات، يمكن أن يلعب العرف دورًا كمعيار لتحديد الحدود. على سبيل المثال، قاعدة "الميسور" في الواجبات المالية مثل المهر والنفقة، تعتمد على القدرة المالية للأطراف. يحدد عرف المجتمع مقدار المهر أو النفقة الذي يعتبر "معقولًا" في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. لهذا السبب، تم الاعتراف بدور العرف في الممارسة القضائية، وتصدر العديد من أحكام المحاكم بناءً على الشروط العرفية (صفائي وإمامي، ١٤٠٠: ص ٢٠٩).

يشير الفقهاء دائمًا إلى العرف في تحديد موضوعات وحالات بعض الأحكام الإسلامية. ولا تُستثنى قاعدة "الميسور" من هذه القاعدة. فعلى سبيل المثال، في تحديد حالات القدرة المالية على أداء فرائض كالحج، يُعدّ العرف أهم أساس لتحديد القدرة أو عدم القدرة. وقد وضّحت هذه المسألة في المصادر الفقهية. فقد أشار الشهيد ثاني في كتابه "مسالك الأفهام" إلى أهمية العرف في تحديد حدود القدرة، وذكر أنه عند الشكّ، يكون

العرف هو المعيار (الشهيد ثاني، ١٤٢٠ هـ:ج ٨، ص ٣١٥).

ومن خصائص العرف قابليته للتغير والتطور بتغير الزمان والمكان، مما يُمكّن قاعدة "الميسور" من الحفاظ على فعاليتها وفقًا لتغيرات العصر. فعلى سبيل المثال، في مسائل مثل تقسيم الواجبات في الأسرة أو فهم مسؤوليات الرجل والمرأة، يكون لمنظور العرف في كل مجتمع تأثير مباشر على تفسير هذه القواعد. ولهذا السبب فإن ما كان يُعتبر "ممكنًا" في الماضي قد يُعتبر "مستحيلًا" في مجتمع اليوم والعكس صحيح (عميد زنجاني، ٢٠١٩: ص٩٣).

مثال على استخدام العرف في قاعدة الميسور:

في مسائل قانون الأسرة، يعتمد تحديد المبلغ المعقول للمهر أو كيفية دفعه بشكل كبير على الشروط العرفية. في العديد من القضايا القانونية، تستخدم المحاكم معايير العرف لتحديد مبلغ المهر الذي يمكن دفعه. بالإضافة إلى ذلك، في الحالات التي يعجز فيها الأب أو الأم عن أداء جميع المهام المتعلقة بحضانة الطفل بسبب العمل أو الظروف الاقتصادية، يمكن للمحكمة، بناءً على العرف، أن تُكلف الوالدين بواجبات محددة وأصغر (أسهل) وأن تطلب منهم الالتزام بأدائها (قادري، ١٤٠٢: ص ٧٣). يلعب العرف دورًا كأحد أهم العوامل في تحديد الحالات الواردة في قاعدة "الميسور لا يسقط بل معسور". يساعد هذا المعيار الاجتماعي والثقافي على تنسيق تطبيق هذه القاعدة مع ظروف الزمان والمكان، وتوفير مرونة أكبر. يُعدّ العرف، لا سيما في بيان حدود توافر الواجبات وإمكانية الوصول إليها وتكييفها مع واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، معياراً لا جدال فيه، وله مكانة خاصة في الفقه والقانون والممارسة القضائية.

التعارض مع القواعد الأخرى وضمان تطبيق قاعدة "المَيسُورُ لا يَسْقُط بِالْمعَسُورُ"

قد يتعارض تطبيق قاعدة "الميسورُ لا يَسْقَط بِالْمعَسُورُ" أحيانًا مع قواعد ومبادئ قانونية أخرى، كمبدأ العدل. في هذه الحالات، يتطلب الحكم دراسة متأنية. تُعد قاعدة "المَيسْرُ لا يَسْقَط بِالْمَعسْرُ" من القواعد المهمة في الفقه الإسلامي، والتي تلعب دورًا محوريًا في حل العديد من المسائل الشرعية والقانونية نظرًا لمرونتها. ومع ذلك، قد يتعارض تطبيق هذه القاعدة في بعض الحالات مع قواعد شرعية وقانونية أخرى. كما أن التطبيق العملي لهذه القاعدة في النظام القانوني يتطلب ضمانًا تنفيذيًا حتى لا تفقد قابليتها للتنفيذ. في هذا

القسم، سيتم بحث التعارضات المحتملة بين هذه القاعدة والقواعد الأخرى، بالإضافة إلى مسألة ضمانها التنفيذي.

قد تتعارض قاعدة "الميسور" عمليًا، لارتباطها بالمهام المحتملة، مع قواعد أو مبادئ شرعية وقانونية أخرى.

من أهم أوجه التعارض في هذه القاعدة:

التعارض مع قاعدة "لا ضرر"

تنص قاعدة "لا ضرر" كإحدى القواعد الفقهية المهمة على أنه لا يجوز لأي حكم شرعي أن يسبب ضررًا أو خسارة لشخص أو لغيره (الكليني، ١٤٠٧ هـ: المجلد ٥، ص ٢٧٧). في الحالات التي يتسبب فيها أداء جزء من الواجب (المأسور) في ضرر للشخص، ينشأ تعارض بين قاعدة "الميسور" وقاعدة "لا ضرر". على سبيل المثال، إذا كان أداء جزء من الالتزام، مثل دفع المهر على أقساط، يُسبب ضغطًا ماليًا شديدًا على الزوجين ويسبب ضررًا جسيمًا، فإن قاعدة "اللزوم" تُقدم على قاعدة "المُقيّد". كما ينص القانون المدني الإيراني على مثل هذه الحالات في المادة ١١٣٠، واقترح إمكانية إنهاء الالتزامات أو تعديلها في الحالات التي يُلحق فيها ضرر جسيم بأحد الطرفين.

التعارض مع مبدأ الوفاء بالوعود:

هناك قاعدة فقهية وقانونية أخرى قد تتعارض مع قاعدة "المُقيّد" وهي قاعدة "الامتناع عن الوفاء بالعقود" التي تُؤكد على ضرورة مراعاة الالتزامات والعقود (القرآن الكريم، المائدة: ١). في الحالات التي يدّعي فيها أحد طرفي العقد أنه لا يستطيع سوى أداء جزء من التزامه (بسبب "مُقيّد" الأجزاء الأخرى)، يمكن للطرف الآخر التمسك بمبدأ "وفاء العقود" والمطالبة بالوفاء الكامل بالالتزام. وفي مثل هذه الحالات، عادة ما تتخذ المحاكم الشرعية قراراتها بناءً على الظروف الخاصة بكل حالة مع مراعاة العرف والإنصاف (صفائي وإمامي، ١٤٠٠: ص١٥٦).

التعارض مع قاعدة إزالة الحرج

تنص قاعدة إزالة الحرج على بطلان كل حكم يُسبب مشقة بالغة للمكلف (وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١، ص ٣٢٥). في بعض الحالات، قد يُطلب من المكلف

قضاء جزء من حكم شرعي أو قانوني بناءً على قاعدة الميسر، لكن هذا الوفاء بجزء من الواجب يُسبب له مشقة بالغة. في هذه الحالة، تُقدم قاعدة إزالة الحرج، بل يُبطل حتى قضاء الميسر. على سبيل المثال، إذا عجز الرجل عن قضاء جزء من واجباته المالية تجاه زوجته (كالنفقة أو المهر) بسبب المرض أو الفقر، وكان هذا الميسر يُسبب له مشقة بالغة، يُبطل تطبيق قاعدة الميسر. التعارض مع قاعدة "أداء الدين"

بموجب قاعدة "أداء الدين"، يُلزم كل شخص بسداد ديونه، إلا إذا كان مُعسرًا. في مسائل المهر أو الديون الناشئة عن التزامات عائلية، إذا كان المدين قادرًا على سداد جزء من الدين فقط، فإن قاعدة "المعسر" تُجيز له سداد هذا الجزء. أما إذا أصر الدائن على سداد الدين كاملًا، فيحدث تعارض بين هاتين القاعدتين. في مثل هذه الحالات، تُعالج القوانين الوضعية، مثل قانون تنفيذ الأحكام المالية في إيران (الصادر عام ١٣٩٤)، التعارض بتحديد الأقساط أو آليات أخرى.

الضمان التنفيذي لقاعدة "المعسور"

لكي تكون قاعدة "المعسور" قابلة للتنفيذ في النظام القضائي والقانوني، فإنها تتطلب آليات وضمانات قانونية محددة. وإلا، فهناك احتمال لإساءة استخدام هذه القاعدة أو استحالة تطبيقها عمليًا. أهم الضمانات التنفيذية لهذه القاعدة هي:

دور القانون في تحديد ضمان التنفيذ.

في العديد من اللوائح القانونية، أقرّ المشرع استخدام قاعدة "المِعسْر" وحدد الضمانة التنفيذية اللازمة لها. على سبيل المثال، في قانون تنفيذ الأحكام المالية (الصادر عام ١٣٩٤)، إذا عجز الشخص المدان بجريمة عن سداد دينه كاملاً (مثل المهر أو النفقة). إذا لم يكن لدى المدين وصية، فيمكنه الحصول على إمكانية سداد الدين على أقساط من خلال تقديم طلب إشهار إفلاس. وهذا يدل على أن قاعدة "المِعسْر" في القانون الوضعي الإيراني لها أساس قانوني، وأن بعض المواد القانونية تُطبّق هذه القاعدة بشكل مباشر أو غير مباشر.

الآليات القضائية

عند النظر في الدعاوى المتعلقة بحقوق الأسرة (مثل النفقة أو المهر أو الحضانة)، عادةً ما تتيح المحاكم إمكانية تطبيق قاعدة "المِعسر" باستخدام صلاحياتها القانونية. على سبيل المثال، في

قضايا المهر، يمكن للمحاكم أن تأمر بتقسيط المهر بناءً على الحالة المالية للرجل. ويستند هذا الإجراء إلى قاعدة "الميسور"، التي تُمكّن من أداء جزء من الالتزام (الدفع على أقساط).

منع إساءة استخدام القاعدة

من أهم جوانب ضمان تطبيق قاعدة "الميسور" منع إساءة الاستخدام. قد يلجأ البعض إلى هذه القاعدة للتهرب من الوفاء بالتزاماتهم كاملةً أو لمنع أداء جميع الواجبات. ولمنع ذلك، يُلزم المشرع والقضاة بدراسة الحالة المالية والاجتماعية للمدعي بعناية، مما يمنع أي إساءة استخدام محتملة. على سبيل المثال، تُؤكد المادة ١١ من قانون تنفيذ الأحكام المالية على أن مجرد الادعاء بالعجز المالي لا يكفي لإثبات الإعسار، ويجب تقديم أدلة ووثائق كافية. وكما ذُكر سابقًا، يُعد العرف أحد المعايير المهمة في تفسير قاعدة الميسور وتطبيقها. للقاضي أن يحدد مدى جدوى الالتزام، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والعرفية، وأن يُحدد تنفيذه بناءً على مدى الجدوى (كاتوزيان، ٢٠١٤: ص ١٨٠). تُوفر قاعدة "لا يسقط الميسور بالمعسور" في كثير من الحالات آلية مرنة لحل المشكلات القانونية والفقهية. ومع ذلك، قد يتعارض تطبيق هذه القاعدة أحيانًا مع قواعد أخرى، مثل قاعدة "لا ضرر"، أو مبدأ "الوفاء بالوعد"، أو قاعدة "رفع الحرج". في مثل هذه الظروف، تتطلب أولوية قاعدة على أخرى تحديدًا دقيقًا يستند إلى النصوص الإسلامية، والقوانين الوضعية، والظروف الاجتماعية. في النظام القانوني، تُوفر قوانين مثل قانون تنفيذ الأحكام المالية، والعقوبات المالية، والإجراءات القضائية، ضمانًا لتنفيذ هذه القاعدة. وبناء على هذه الضمانات القانونية، يمكن تطبيق سيادة القانون في كل من القانون الوضعي والإجراءات القضائية، مع مراعاة مبادئ العدالة ومنع الإساءة.

تحسين مواءمة القاعدة مع احتياجات المجتمع الراهنة

لقاعدة "الميسور لا يسقط بالمعسور" تاريخ طويل في النظام القضائي الإسلامي والقانون الوضعي، نظرًا لمرونتها وانتشار تطبيقها في حل القضايا الفقهية والقانونية. إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأخيرة ضاعفت الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية مواءمة هذه القاعدة مع احتياجات المجتمع الراهنة. وتنبع بعض التحديات القائمة من الفهم التقليدي لهذه القاعدة أو من غياب آليات تطبيق واضحة. ومن أبرز عيوب هذه القاعدة غموض تفسير مفهومي "الميسور" و"المعسور". وقد أدى عدم وجود تعريفات دقيقة لمفاهيم مثل "حد القدرة" و"حد الضرورة" و"رفع المشقة" إلى تفسيرات متناقضة، بل وغير عادلة

أحيانًا، في تطبيقها. في ظل الظروف الراهنة للمجتمع، ينبغي للفقهاء والمحامين وضع معايير واضحة في النصوص الفقهية والقانونية الجديدة لتحديد "الممكن" (الجزء الممكن) و"المعسور" (الجزء غير الممكن). على سبيل المثال، يمكن وضع إرشادات بناءً على دخل الأفراد أو قدرتهم المادية أو وضعهم الاجتماعي. ينبغي دراسة أمثلة على هذه القاعدة في قضايا مثل النفقة والديون والعبادات والمعاملات بشكل منفصل في النصوص القانونية والفقهية، ويجب تحديد أمثلة عملية لها من خلال الاستشهاد بأمثلة من الحياة اليومية.

تعزيز آليات حل التعارضات بين القواعد

تتعارض قاعدة "الميسور" أحيانًا مع قواعد مهمة مثل "لا ضرر" و"رفع الضرر" و"الوفاء بالوعد"، وفي مثل هذه الحالات، لا يتضح أي قاعدة لها الأولوية. وقد أدى غياب حل واضح لهذه التعارضات إلى تناقضات في الأحكام. إعطاء الأولوية للقواعد الفقهية: من خلال إجماع الفقهاء ووضع التوجيهات القانونية، ينبغي تحديد القاعدة التي لها الأولوية في حال تعارض قاعدة "الميسور" مع غيرها من القواعد. على سبيل المثال، يمكن لقاعدة "لا ضرر" أن تُعطى الأولوية في المسائل الاقتصادية.

ترسيخ ممارسات قضائية متماسكة: ينبغي للمحاكم وضع إجراءات واضحة من خلال الاستشهاد بالأحكام الموثقة في مثل هذه القضايا، وإجراء دراسات مقارنة لزيادة مواءمة القوانين.

استخدام العرف الاجتماعي كمعيار للقياس:

لطالما كان العرف عنصرًا أساسيًا في فهم قاعدة "الميسور" وتطبيقها. ومع ذلك، فرغم التغيرات الجذرية في البنية الاجتماعية، قد يؤدي استخدام العادات القديمة أو العامة إلى أحكام غير عادلة. ينبغي مراجعة معايير العرف باستمرار وفقًا للتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع. على سبيل المثال، عند تحديد النفقة أو المهر، ينبغي اعتبار مبلغ نفقات المعيشة والمعيشة بناءً على الإحصاءات الرسمية "عرفًا". ينبغي تعديل العادات التي قد تُلحق الضرر بأحد الأطراف أو تعديلها باستخدام قوانين جديدة. تخضع القواعد التي تُطبّق قاعدة "المِعسْر" في النظام القانوني (مثل قانون تنفيذ الأحكام المالية) في بعض الحالات لقيود تنفيذية أو تفسيرية تُقلّل من فعالية القاعدة. وقد وُضعت القاعدة. ينبغي تنظيم القوانين المتعلقة بقاعدة "المِعسر" في مختلف المجالات (مثل القانون المدني أو قانون الأحكام

المالية) بمزيد من التفصيل، ومراعاة الجوانب المختلفة لتطبيق القاعدة (مثل الدفعات المرحلية أو الإعفاءات المؤقتة). في القضايا القانونية المتعلقة بقاعدة "المِعسر" (مثل دفع النفقة أو المهر)، يمكن استخدام قواعد البيانات لفحص الوضع المالي للأفراد وتحديد قدرتهم بدقة. ينبغي تعديل قانون تنفيذ الأحكام المالية لمنع الادعاءات الكاذبة بـ "العسر"، ومن ناحية أخرى، لضمان دعم المحتاجين دعمًا حقيقيًا. تُجرّ العديد من الدعاوى المتعلقة بقاعدة "المعسر" إلى القضاء نظرًا لغياب آليات بديلة للحل، مما يزيد من عدد القضايا القانونية ويزيد من حدة المطالبات. ولخفض حدة التوترات وحل المشكلات المتعلقة بقاعدة "المعسر"، يمكن الاستعانة بمؤسسات الوساطة للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن تنفيذ جزء من الالتزام قبل اللجوء إلى المحكمة. وفي الحالات التي يتعذر فيها تنفيذ بعض الالتزامات بسبب "العسر" (مثل الغرامات المالية أو المخالفات البسيطة)، ينبغي اقتراح خدمات اجتماعية بديلة تُخفف العبء الاجتماعي وتُحافظ على روح قاعدة "القياس".

خلق ديناميكية في الفقه ومراجعة الفقه التقليدي:

من تحديات تكييف قاعدة المسطرة مع متطلبات العسر النظرة التقليدية لبعض الفقهاء للأحكام الفقهية، والتي قد لا تتوافق مع مستجدات الحياة المعاصرة. ينبغي على الفقهاء تقديم تفسيرات وتأويلات جديدة لقاعدة المسطرة، مع التركيز على الاجتهاد الديناميكي واستخدام المبادئ الأخلاقية للشريعة، بحيث تصبح أكثر توافقًا مع متطلبات العصر. كما أن دراسة هذه القاعدة مقارنة بالأنظمة القانونية العلمانية من شأنها أن تساعد في تحسين جودة القوانين الإسلامية ومواءمتها بشكل أفضل. في كثير من الأحيان، ترجع المشاكل التي تنشأ في تطبيق قاعدة المسطرة إلى تغيرات أو مشكلات اجتماعية واقتصادية في المجتمع، مثل التضخم أو تزايد الفجوات الطبقية.

الخلاصة:

قاعدة "لا يسقط الميسوّرُ بالمعسّورّ" من أدوات الشريعة الإسلامية الناجعة في تحقيق العدل وحل مشاكل المكلّفين. إلا أن تحديث هذه القاعدة، وتوضيح مفاهيمها، ومراعاة متطلبات العصر، وتحقيق الانسجام بينها وبين المبادئ القانونية والاقتصادية المعاصرة، من شأنه أن يُساعدها على التكيف بشكل أفضل مع احتياجات مجتمع اليوم. ومن التدابير

اللازمة في هذا الاتجاه وضع قوانين واضحة قائمة على القواعد، والاستفادة من قدرات المؤسسات المدنية، ومراجعة الفقه التقليدي، وتكييفه مع عادات واحتياجات مجتمع اليوم.

إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مجتمعات اليوم، وظهور مشكلات جديدة ناجمة عن تحديات الحياة العصرية، جعلت هذه القاعدة، إلى حد ما، ضرورية للتكيف والتحديث. إن عدم وضوح المفاهيم الأساسية لهذه القاعدة (مثل "لا ضرر ولا ضرار")، وتعارضها مع قواعد أخرى (مثل "لا ضرر ولا ضرار")، وغياب بعض الضمانات التنفيذية في القوانين، جعل من الصعب تحقيق أهداف هذه القاعدة بالكامل عمليًا. ولمواءمة قاعدة "الميسور" بشكل أفضل مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع المتزايدة، من الضروري إجراء المراجعات والتعديلات التالية:

- ✓ توضيح المفاهيم وشرحها بدقة أكبر: تقديم تعريفات واضحة للمفاهيم، وأمثلة، وكيفية تطبيق القاعدة بما يتوافق مع البنية الاجتماعية المعاصرة.
- ✓ تحديث العرف وفعاليته: تكييف العرف الاجتماعي مع الظروف الاقتصادية والثقافية الحديثة لتحديد الممكن والمستحيل.
- ✓ تعزيز الضمانات التنفيذية القانونية: مواءمة القوانين النافذة مع مفاهيم هذه القاعدة، وسد الثغرات القائمة، كتعديل القوانين المتعلقة بكيفية تنفيذ الأحكام المالية وأقساط الديون.
- ✓ تطوير نظام عدالة تصالحية: الاستفادة من مؤسسات الوساطة وغيرها من الحلول البديلة لتطبيق قاعدة "المِسور" تطبيقًا عادلًا في الدعاوى القانونية والاجتماعية.
- ✓ مراعاة الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع: وضع آليات مثل تعديل المدفوعات، وتوفير الدعم الحكومي، والتنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي لضمان العدالة في أداء الواجبات.

التوجه نحو الاجتهاد الديناميكي: يمكن للاجتهاد القائم على التغيير، بتجاوز التفسيرات التقليدية، أن يُوفق بين هذه القاعدة ومتطلبات العدالة الاجتماعية في عالم اليوم. ومن خلال اتخاذ هذه الإجراءات، يمكن لقاعدة "المِيسور لا يسقط بالمِعسور" أن تحافظ على مكانتها

كإحدى الأدوات العدلية الفعالة في النظام القانوني والاجتماعي، وفي الوقت نفسه تستجيب لاحتياجات مجتمع اليوم. وبهذه الطريقة، يصبح الطريق إلى تحقيق العدالة، وتخفيف التوترات الاجتماعية، والحفاظ على السلام في العلاقات القانونية والدينية أكثر سلاسة.

قائمة المصادر والمراجع

- إن خير مانبتديء به القرآن الكريم.

١. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٤١٨ هـ). المغني. بيروت: دار الفكر.
٢. الامام الخميني (رض). (١٤٠٦هـ). تحرير الوسيلة. قم: دار النشر الإسلامي.
٣. الأنصاري، مرتضى، (١٣٧٣)، المكاسب، بيروت: دار الكتاب العلمية.
٤. جواهر لال نهرو، محمد حسن (١٤٠٤هـ). جواهر الكلام. قم: دار الكتاب الإسلاميه.
٥. الحر العاملي (١٤٠٩هـ). وسائل الشيعة. قم: مؤسسة آل البيت.
٦. الشهرودي، علي (١٤١١هـ)، مباني القواعد الفقهية، قم: دار الفكر.
٧. شريعتي، علي (١٤٠١هـ). تحليل قانون الأسرة على أساس المبادئ العرفية. طهران: دار جنغل للنشر.
٨. الشهيد الثاني (١٤٢٠ هـ). مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام. قم: مؤسسة النشر الإسلامي بجامعة المدرسين.
٩. صفائي، حسين وإمامي، أسد الله (١٤٠٠ هـ). قانون الأسرة. طهران: دار نشر جامعة طهران.
١٠. الطباطبائي اليزدي، سيد محمد كاظم (١٤١٨ هـ)، العروة الوثقى، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١١. العميد الزنجاني، عباس علي (٢٠١٩). الفقه المقارن والشريعة الإسلامية. طهران: مركز البحوث العلمية.
١٢. قادري، محمد حسن (٢٠١٣). تحليل دور العرف في القواعد الفقهية والقانونية. مشهد: دار نشر جامعة الفردوسي.
١٣. كاتوزيان، ناصر (٢٠١٩). القانون المدني: القواعد العامة للعقود. طهران: دار نشر ميزان.
١٤. الكليني، محمد بن يعقوب (٢٠١٠). الكافي. بيروت: دار الحديث.
١٥. مير محمد صادقي، حسين (٢٠١٠). تحليل قانون الأسرة. طهران: مطبعة سامت.
١٦. النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الطبعة الثانية، بيروت: دار احياء الترحت العربي، ٢٠١٥. النراقي، احمد، عوائد الايام، قم: الصحافة الإسلامية، ٢٠١٥.
١٧. **القوانين**
١٨. القانون المدني في إيران.
١٩. قانون تنفيذ قوانين الإدانات المالية المعتمد عام ٢٠١٥.